

عون سلم بإبقاء منصب مدير الأمن العام شيعياً.. وتعيين العميد عباس إبراهيم في جلسة الإثنين

## مصادر لـ «الأنباء»: 14 مذكرة توقيف بجريمة الحريري قبل نهاية الشهر تشمل نواباً ووزراء حاليين وسابقين

تجاوزت حكومة نجيب ميقاتي «مطلوبين» سياسيين حتى الآن، مطب أختلاف الحلفاء على طائفة المدير العام للأمن العام، بين ثنائي أمل وحزب الله، وبين تكتل العماد ميشال عون ومسيحيي الاكثريّة الجديدة، حيث تم تسليم رئيس التغيير والإصلاح بإبقاء هذا المنصب في الحيز الشيعي، وستكون الترجمة العملية يوم الإثنين.

والمطب الآخر تمثل بالإفراج عن السواح الاستونيين السبعة الذين اختطفوا في مارس الماضي، لكن هذه الخطوة لم تكتمل فرحتها بالنسبة للحكومة اللبنانية التي تواجه منذ صباح الخميس حملة نافذة لما تعتبره غيباء عن مفاوضات الإفراج التي ادارها الفرنسيون بمشاركة استونية، مع جهة لا تعتبر نفسها هي الخاطفة، بل تمون على الخاطفين.

المصادر المتابعة ترى أن الارتياح العام الذي ترتب على الخطوتين، خطوة التعيينات، وخطوة الإفراج عن الاستونيين، قد لا يعمر طويلا في ضوء تزايد الاشارات الواردة من لاهي عن قرب صدور مذكرات اتهام جديدة، قدرتها اوساط دبلوماسية على علاقة بالأمم المتحدة بـ 14 مذكرة تشمل لبنانيين سياسيين وعسكريين، وغير لبنانيين من مختلف الفئات، ويفترض أن تظهر الى العلن قبل نهاية هذا الشهر. وباللائف ان الاسماء المتداولة تشمل نائبا حاليا ونوابا ووزراء سابقين.

مقررات مجلس الوزراء

وبالعودة الى موضوع تعيين مدير عام للأمن العام، واضح أنه تم التفاهم بين الاخرية في مجلس الوزراء على العميد عباس ابراهيم، لكن المعارضة، خصوصا المسيحية، قررت أن يكون لهذا الموقف ممتنا سياسي دفعه العماد عون حامل لواء الحقوق المسيحية.

وكان مجلس الوزراء جدد تعيين رياض سلامة حاكما لمصرف لبنان المركزي للمرة الثالثة، ولست سنوات، كما عين العميد الركن وليد سلمان رئيسا لأركان الجيش بعد ترقيته الى رتبة لواء، وأنطون شقير مديرا عاما لرئاسة الجمهورية.

وقالت مصادر وزارة لصحيفة «السنين» ان التوافق تم على تعيين المدير العام للأمن العام من دون أي تعديل في مذهب من سيتولى



مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله السيد عمار الموسوي مستقبلا ممثل الأمن العام للأمم المتحدة مايكل وليامز امس (محمود الطويل)

منوها في ذات الوقت بدور السفارة الفرنسية في بيروت.

عون: خطار أهل للموقف

النائب جورج عدوان (القوات اللبنانية) قال امس ان المدير العام للأمن العام بالوكالة (العميد ريمون خياط) اثبت كفاءةه باته أهل لهذا الموقف، ونقله من موقعه يبدو وكأنه انتزاع الطائفة

افتراءات، مؤكدا «ان حكومته لم تكن انقلابية».

الرئيس سليمان تناول في جلسة مجلس الوزراء موضوع تحرير الاستونيين المخطوفين، معتبرا انه لولا تمكن قوى الأمن من توقيف بعض العناصر المتورطة بتنفيذ عملية الخطف، والاجراءات الميدانية والاستعلامية لهذه القوى ولقوى الجيش لما تم الإفراج عنهم.

مطروح، يجري التداول به لتأمين الموافقات حوله.

ميقاتي يرد على الافتراءات

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي رد في جلسة مجلس الوزراء، ضمينا على الرئيس السابق سعد الحريري، معتبرا ان ما يطلق على الحكومة من توصيفات (حكومة سورية وحزب الله) هي محض

الموقع، في الجلسة التالية لمجلس الوزراء المقررة يوم الإثنين. ومعنى ذلك ان العميد الركن عباس ابراهيم المساعد الاول لمدير المخابرات سيصبح المدير العام الجديد للأمن العام، يوم الإثنين. وتجري اتصالات منذ بضعة أسابيع لاختيار ضابط شيعي لإحلاله في موقع ابراهيم، كمساعد اول لمدير المخابرات، وثمة اسم

## قيادي في 14 آذار لـ «الأنباء»: أوراق مخبأة لدى المعارضة في إطار جديده سعيها لإسقاط الحكومة

بالغدر به وانهم ادوات في يد الأسد - نصرالله. رابعا: الإعلان ان القرار بتجنيتها اتخذه الأسد ونصرالله. وكان الهدف التخلص من 14 آذار، مسلطا الضوء بذلك على ان الهدف المركزي لسورية وحزب الله هو إعادة وضع اليد على البلد والإسماك بكل مفصله. خامسا: الكشف عن ان الـ «س.س» كانت كناية عن ورقة نوايا تتضمن آلية لمنع السلاح من إرهاب اللبنانيين. مبدئيا استياءه من حملة التضييق والتحريف للمفاوضات التي قادها. سادسا: التعبير عن أزمة ثقة عميقة مع حزب الله الذي درجة ان اي حوار مقبل سيكون مشروطا بوجود شهود وتسجيلات. سابعا: رسائل ودية الى وليد جنبلاط تعكس الحرص على عدم قطع العلاقة السابقة وإمكانية احياء هذه العلاقة مستقبلا

● بيروت - محمد حنون

شهود «كي لا ينسب لي أي كلام وكلي لا ينسب للسيد حسن اي كلام». «هذا في الشكل، اما في المضمون المواقف، فعدا عن كونها صادرة عن سعد رفيق الحريري باعتباره وليا للدم وأحد قادة 14 آذار ورئيس كبير كتلة نيابية والممثل لأوسع شريحة داخل الطائفة السننية، فإن أهميتها وفق القيادي البارز في المعارضة تكمن في الآتي: أولا: التمسك المطلوب بالحكمة الدولية وقرارها الاتهامي والتسليم بمسارها وما يصدر عنها والتحذير من مغبة عدم التعاون مع المحكمة. ثانيا: التشديد على ان المشكلة الأساسية في البلد، تكمن في السلاح، هذا السلاح الذي يشكل أداء تعطيلية للحياة السياسية، وهذا فضلا عن تهديده أمن اللبنانيين. ثالثا: التهجيد بإسقاط حكومة حزب الله. وإعلان ان ميقاتي هو وكيل حزب الله، متمها إياه والوزير محمد الصفدي

كشف قيادي بارز في 14 آذار عن خطة تنفيذية وأوراق مخبأة ستبرزها المعارضة عند الحاجة. وذلك في إطار جديده سعيها لإسقاط الحكومة بالوسائل السلمية الديموقراطية. وأكد هذا المصدر لـ «الأنباء» ان ما بعد كلام الرئيس سعد الحريري في إطلالته التلفزيونية لن يكون كما قبله. وهو رسم خريطة طريق لتحرك المعارضة في المرحلة المقبلة. وقال المصدر: اذا كان ما قاله الحريري لا يخرج عن السقف السياسي المعهود والمواقف التي دأب على تكرارها، فانه قد دخل في تحد مباشر مع السيد حسن نصرالله بقوله: «300 مؤتمر صحافي يعقدها السيد نصرالله لن تغير في القرار الاتهامي»، وردا على مقولة: «لن يتم توقيف المتهمين من حزب الله لا في 30 يوما او 300 سنة»، او للاحية اشتراطه محاوره نصرالله بوجود

سجل بين «8 و14 آذار» حول غياب الدولة.. والسؤال يبقى: كيف تم الإفراج عنهم؟

## مصدر قضائي لـ «الأنباء»: الأستونيين أضاءوا على هويات الخاطفين وأماكن احتجازهم

وأعرب عن اعتقاده أن «الخاطفين هم لبنانيون وقد شاركهم وبعد محدود جدا أشخاص من جنسيات مختلفة ومهم شخص هويته قيد الدرس، والتخطيط كان لبنانيا»، مرجحا أن تكون «طبيعة الصفقة محتجزين في لفترة طويلة، ففتح الانتفاضة» داخل الأراضي السورية، وفق المتابعات القضائية والأمنية للصور المرسلة من المخطوفين، وان السلطات السورية تدخلت، كمساعد، لإطلاقهم عبر الطرف الفرنسي، الذي اقتضت مصلحة النظام القائم استرضاءه، الى جانب الوساطة التركية، المدعومة بموقف استونيا ضد فرض عقوبات على سورية من جانب الاتحاد الاوروبي.

سجل حول دور الدولة في الإفراج ورغم مغادرة الاستونيين، فقد بقيت قضية اختطافهم مادة نقاش بين فريق الثامن من آذار الذي يشكل الاكثريّة النيابية الآن، وفريق 14 آذار المعارض. النقاش تحور حول غياب الدولة بمختلف مؤسساتها الأمنية عن مفاوضات تسليم المخطوفين، والكثيرون في الحكومة يسجلون غيابها عن العملية، ومعارضوها يؤكدون الحضور من خلال المتابعة الأمنية. وزير الدولة عيسى قانصو (قومي) أوضح أن «الانتطاع حول الانتقاص من سيادة الدولة في عملية إطلاق سراح الاستونيين السبعة، صحيح، لاسيما أن الدور الممثل بالأجهزة الأمنية اللبنانية كان خجولا، بينما كان الدور الاكبر للسفارة الفرنسية».

ولفت الى أن «الجهة الخاطفة بقيت مجهولة حتى الساعة عند الأجهزة الأمنية اللبنانية». النائب عمار حوري وحول تغيب السلطة اللبنانية عن موضوع الاستونيين، رد قائلا: ان الجانب اللبناني كان على علم بالشق اللبناني من الموضوع، ولا علم له بما جرى خارج لبنان. لكن عملية الخطف هذه أعادتنا الى أواخر السبعينيات، حيث كان يجري توجيه الرسائل للأخريين بالخطف، على الأراضي اللبنانية، وليتم الإفراج عنهم على أرض لبنان، ما يجعلنا مجرد ساحة للأخريين. واعتبر أن من المضحك المبكي القول ان الإفراج جاء هدية للحكومة الجديدة التي لا علم لها.

● بيروت - يوسف دياب

في معسكر لفتح الانتفاضة

والتسريبات» تؤكد أيضا ان المخطوفين كانوا لفترة طويلة، محتجزين في لفترة طويلة، ففتح الانتفاضة» داخل الأراضي السورية، وفق المتابعات القضائية والأمنية للصور المرسلة من المخطوفين، وان السلطات السورية تدخلت، كمساعد، لإطلاقهم عبر الطرف الفرنسي، الذي اقتضت مصلحة النظام القائم استرضاءه، الى جانب الوساطة التركية، المدعومة بموقف استونيا ضد فرض عقوبات على سورية من جانب الاتحاد الاوروبي.

سجل حول دور الدولة في الإفراج ورغم مغادرة الاستونيين، فقد بقيت قضية اختطافهم مادة نقاش بين فريق الثامن من آذار الذي يشكل الاكثريّة النيابية الآن، وفريق 14 آذار المعارض. النقاش تحور حول غياب الدولة بمختلف مؤسساتها الأمنية عن مفاوضات تسليم المخطوفين، والكثيرون في الحكومة يسجلون غيابها عن العملية، ومعارضوها يؤكدون الحضور من خلال المتابعة الأمنية. وزير الدولة عيسى قانصو (قومي) أوضح أن «الانتطاع حول الانتقاص من سيادة الدولة في عملية إطلاق سراح الاستونيين السبعة، صحيح، لاسيما أن الدور الممثل بالأجهزة الأمنية اللبنانية كان خجولا، بينما كان الدور الاكبر للسفارة الفرنسية».

ولفت الى أن «الجهة الخاطفة بقيت مجهولة حتى الساعة عند الأجهزة الأمنية اللبنانية». النائب عمار حوري وحول تغيب السلطة اللبنانية عن موضوع الاستونيين، رد قائلا: ان الجانب اللبناني كان على علم بالشق اللبناني من الموضوع، ولا علم له بما جرى خارج لبنان. لكن عملية الخطف هذه أعادتنا الى أواخر السبعينيات، حيث كان يجري توجيه الرسائل للأخريين بالخطف، على الأراضي اللبنانية، وليتم الإفراج عنهم على أرض لبنان، ما يجعلنا مجرد ساحة للأخريين. واعتبر أن من المضحك المبكي القول ان الإفراج جاء هدية للحكومة الجديدة التي لا علم لها.



الاستونيون السبعة لدى وصولهم إلى مطار تالين في استونيا امس (إ.ف.ب)

في هذا الوقت أكد مصدر قضائي لـ «الأنباء» ان الإفادات التي أتى بها الاستونيون السبعة بعد تحريرهم، أضاءت على أمور كثيرة تتعلق باختطافهم وهوية الخاطفين ومكان احتجازهم قرابة الـ 4 الأشهر. وأوضح المصدر ان «التحقيق القضائي الذي يجريه قاضي التحقيق العسكري فادي صوان بات محيطا بكل خفايا هذه القضية، وأسباب الخطف وخلفياته الذي اشتركت فيه

الاختطاف؟ هل هو مالي أم سياسي؟ أين مكث الخاطفون والرهائن؟ ما الصفقة التي جرت بين الخاطفين والمفاوضين؟ هل تؤدي صعوبة القبض على بقية أفراد المنظمة الي تشجيع منظمات أخرى على تنفيذ عمليات مشابهة؟ هل الاتفاق بين الفرنسيين والخاطفين بمعزل عن الخارجية السورية بعيدة عنها). تساؤلات عدة طرحها المراقبون وبقيت من دون إجابات منها: ما هو السبب الرئيسي لعملية

في الأيام الأخيرة بعد الاعتداء الذي تعرض له مقر السفارة الفرنسية والأميركية في دمشق، والذي ترافق مع تجدد الحديث عن تحريك العقوبات على دمشق (مصادر مواكبة تحدثت عن اتصالات مكثفة جرت بين استونيا ودمشق أسهمت في التأسيس لمرحلة التفاوض التي لم تكن الخارجية السورية بعيدة عنها). تساؤلات عدة طرحها المراقبون وبقيت من دون إجابات منها: ما هو السبب الرئيسي لعملية

في الأيام الأخيرة بعد الاعتداء الذي تعرض له مقر السفارة الفرنسية والأميركية في دمشق، والذي ترافق مع تجدد الحديث عن تحريك العقوبات على دمشق (مصادر مواكبة تحدثت عن اتصالات مكثفة جرت بين استونيا ودمشق أسهمت في التأسيس لمرحلة التفاوض التي لم تكن الخارجية السورية بعيدة عنها). تساؤلات عدة طرحها المراقبون وبقيت من دون إجابات منها: ما هو السبب الرئيسي لعملية

في الأيام الأخيرة بعد الاعتداء الذي تعرض له مقر السفارة الفرنسية والأميركية في دمشق، والذي ترافق مع تجدد الحديث عن تحريك العقوبات على دمشق (مصادر مواكبة تحدثت عن اتصالات مكثفة جرت بين استونيا ودمشق أسهمت في التأسيس لمرحلة التفاوض التي لم تكن الخارجية السورية بعيدة عنها). تساؤلات عدة طرحها المراقبون وبقيت من دون إجابات منها: ما هو السبب الرئيسي لعملية